

تأهيل المورد البشري لمعالجة ملفات البناء والتعمير من خلال خدمة الشباك عن بعد

Qualify the human resource to Processing the building and construction files through a remote netting service

بن عمارة محمد

- جامعة ابن خلدون- تيارت-

حدان عبد القادر *

- جامعة ابن خلدون- تيارت-

مخبر التشريعات البيئية

benamara22000@yahoo.fr

abdelkader.haddane@univ-tiaret.dz

تاريخ القبول: 2023/06/06

تاريخ المراجعة: 2023/06/05

تاريخ الإيداع: 2022/11/23

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سبل تأهيل المورد البشري للإضطلاع بمهامه عبر البوابة الإلكترونية - الشباك عن بعد- حتى تتعزز آليات معالجة ملفات التعمير والبناء والرقابة عليها، فقد دعت الحاجة لإنشاء هذا الشباك المفعل من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، كما يتم من خلال هذا، رصد واقع رقمنة ملفات التعمير والبناء وأثر ذلك في توفير الجهد والوقت لمتلقيها في هذا القطاع الوزاري، خصوصا وأن خدمة الشباك عن بعد له الدور البارز في تجسيد الشفافية في تسيير ملفات لها أهمية بالغة في الحياة اليومية للمواطن.

الكلمات المفتاحية: بوابات الخدمات الإلكترونية؛ الشباك عن بعد؛ تشريعات البناء والتعمير؛ التدريب الإلكتروني للمورد البشري.

Abstract:

This study aimed at identifying ways to qualify the human resource to carry out its tasks through the portal - Remote nets - so that mechanisms for processing and control of reconstruction and construction files are strengthened s Ministry of the Interior and local Algerian groups, It also monitors the reality of the digitization of reconstruction and construction files and its impact on the provision of effort and time to its recipients in this ministerial sector. In particular, teleconference has a prominent role to play in reflecting transparency in the running of files that are critical to citizens' daily lives.

Keywords: Electronic services portals; Remote netting service; Building and reconstruction legislation; Human Resource E-Training.

مقدمة:

تساهم التكنولوجيات الحديثة اليوم في دعم التحول في أنماط تسيير المرافق العامة في الدولة، فلا يمكن تجاهل دورها في رفع وتيرة الأداء الإداري وتحسين جودة الخدمة العمومية مع ربح الوقت والتقليل من النفقات العامة، فما كان من القطاعات الحكومية في الجزائر إلا التكيف مع عصر التقنية الحديثة ومتطلباته، فالتوجه الرقمي أضى جزءا من الحياة العامة للمواطن، فيما أيقن صانع القرار جدوى وفعالية النشاط الإداري الإلكتروني عبر إستحداث وسائل وبوابات إلكترونية تمنح الخدمات الإدارية الإلكترونية للمواطنين.

وتماشيا مع الأساليب الحديثة في تسيير الشأن العام، فإنه كان لزاما على وزارة الداخلية والجماعات المحلية بوصفها صاحبة السلطة الوصية على البلديات، التخلي عن المعالجة التقليدية لملفات البناء والتعمير والتي كانت تستوجب حضور المعني- طالب الرخصة- شخصا لمقر بلدية الإختصاص، فيما تستغرق معالجة هذا النوع من الملفات مدة زمنية طويلة حتى يتم البت فيها ومنح الرخص المتعلقة بها، عليه، أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بوابة الشبكات عن بعد، تسمح من خلاله بتقديم ملفات التعمير والبناء المختلفة من رخص إستغلال وشهادات بناء وتعمير عبر الخط الإلكتروني بهدف الحد من الظواهر البيروقراطية والروتين الذي أضى السمة الغالبة في تصريف الأعمال بالطرق التقليدية، ذلك مع الاستجابة لحاجيات المواطنين المتزايدة بشكل سريع وفعال من جهة، مع السعي للتحول الإلكتروني في معالجة ملفات البناء والتعمير مواكبة لعصر المعلوماتية مع فتح قنوات جديدة للاستثمار أمام القطاع الخاص، إلا أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها دون تأهيل العنصر البشري وتهيئته للإشراف على بوابة الشبكات عن بعد، فمن هنا تتضح الإشكالية العامة لهذه الدراسة التي تتمثل في: ماهي أساليب تأهيل المورد البشري لمعالجة ملفات البناء والتعمير من خلال خدمة الشبكات عن بعد؟ ليتفرع عن هذا جملة الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما المقصود ببوابات الخدمات الإلكترونية؟ وما أهميتها؟

ب- ما المقصود بالشبكات عن بعد؟ وما أهمية تفعيله؟

ج- ما مدى مطابقة تشريعات البناء والتعمير لواقع التحول نحو تفعيل بوابة الشبكات عن بعد؟

د- ما هو دور التدريب الإلكتروني في الرفع من جودة الخدمة العمومية من خلال الشبكات عن بعد؟

ومن خلال ما سبق، يمكن طرح الفرضيات التالية:

أ- بوابة الخدمات الإلكترونية عبارة عن مدخل موحد تمنح العديد من الخدمات الإلكترونية للمواطنين.

ب- الشبكات عن بعد خدمة إلكترونية أطلقتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتجسيد عصرنة القطاع وتحسين الخدمة العمومية عن طريق تخفيف الإجراءات الإدارية.

ج- تبقى تشريعات البناء والتعمير بعيدة عن واقع التحول نحو تفعيل بوابة الشبكات عن بعد.

د- التدريب الإلكتروني هو النمط الحديث في اكتساب المورد البشري من المعارف والخبرات للاضطلاع بمهامه عبر بوابة الشبكات عن بعد .

ولهذا الموضوع أهمية كبيرة حيث يرصد مدى تطابق ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 والذي يحدد كفاءات تحضير عقود التعمير وتسليمها المعدل والمتمم⁽¹⁾ مع ما جاء من تدابير في الشبكات عن بعد، بهدف التكفل الجيد بإنشغالات طالبي هذه العقود وتسوية وضعياتهم القانونية في مجال البناء والتعمير، مع الوقوف على واقع تكوين موظفي الجماعات المحلية للتحكم في تسيير ملفات البناء والتعمير عبر هذا الشبكات المستحدث حتى تتم منح الرخص المتعلقة بالبناء والتعمير لطالبيها في ظرف قياسي وبأقل التكاليف.

ومن أهداف الدراسة تبيان أهمية بوابة الشبكات عن بعد التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية في تحسين التكفل بملفات البناء والتعمير ومعالجتها في ظرف وجيز وبشكل دقيق مع بيان متطلبات ذلك من تأهيل المورد البشري الكفاء للاضطلاع بهذه المهام عن طريق تفعيل عملية التدريب الإلكتروني.

أما مجال الدراسة، فإنه ينصب على ، هذا النص التنظيمي الذي جاء.

ولمقاربة هذه الإشكالية اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل بعض النصوص القانونية ووصف النقاط الرئيسية في هذه الدراسة، فيما تم تقسيم الموضوع إلى محورين رئيسيين، إذ يتم التعرض في المحور الأول لنبذة عن الشبكات الإلكترونية عن بعد، فيما يتناول المحور الثاني الرفع من أداء الموظفين مسيري ملفات البناء والتعمير عبر الشبكات عن بعد.

المحور الأول: نبذة عن الشبكات الإلكترونية عن بعد في الجزائر

لقد أظهرت الأزمات الأخيرة التي شهدها العالم وعلى وجه الخصوص أزمة كورونا، الدور البارز لبوابات الخدمات الإلكترونية بشكل لافت للإنتباه، إذ عوضت هذه البوابات حضور المواطن الباحث عن الخدمة العمومية، ذلك مع توفير مداخل مالية هامة للخزينة العمومية، لذلك يتم التعرض في المطلب الأول من هذا المبحث لدواعي التحول للشبكات الإلكترونية عن بعد في الجزائر، فيما يخص المطلب الثاني للشبكات عن بعد التابع لوزارة الداخلية الجزائرية.

المطلب الأول: دواعي التحول للشبكات الإلكترونية عن بعد في الجزائر

بالنظر إلى إتساع رقعة تدخل الدولة في تصريف الشؤون العامة وما إنعكس عن ذلك من زيادة الإنفاق العمومي، ظهرت الحاجة إلى تبني الإدارة الإلكترونية والبوابات الرقمية لضمان وترقية الخدمة العمومية من جهة وتقليل النفقات العمومية من جهة ثانية.

الفرع الأول: تعريف بوابات الخدمات الإلكترونية وأنواعها

من خلال هذا الفرع نتعرض لعنصرين، حيث يتم في العنصر الأول تعريف البوابات الإلكترونية، فيما يخص العنصر الثاني لتبيان أهم أنواعها.

أ- تعريف بوابات الخدمات الإلكترونية: تعرف بوابات الخدمات الإلكترونية على أنها: "البرامج التي تصمم لتنفيذ وظائف محددة إدارية أو عملية، وتتخذ أحد الشكلين، أما برنامج موحد صمم الأداء مهمة معينة كأن تكون في مجال

(1) المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 والذي يحدد كفاءات تحضير عقود التعمير، الجريدة الرسمية العدد 07،

الصادرة بتاريخ: 12 فيفري 2015.

اقتصادي أو في أو غيرها، أو برنامج خاص، وهو برنامج يوضع بناء على طلب من منشأة معينة ليستجيب لاحتياجاتها الخاصة.⁽¹⁾

وفي تعريف آخر، فبوابات الخدمات الإلكترونية "Portal" هي عبارة عن مدخل موحد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية أو التطبيقات التي تشترك في نطاق قطاعي محدد أو الهادفة إلى خدمة جمهور من طبيعة متشابهة، فبذلك فإن الحكومة تساعد المواطن أو صاحب المؤسسة على إيجاد ضالته من الخدمات التي يريدها ومن دون عناء التنقل للوزارات والإدارات العامة.⁽²⁾

كما تعرف بوابات الخدمات الإلكترونية بأنها: "برامج تتوفر على عدد من الخدمات التي يمكن إجراؤها إلكترونياً، هذه الخدمات المقدمة من عدد من مؤسسات الدولة تمكن مستخدم البوابة من الاستفسار عن بعض المعاملات الحكومية مثل الاستفسار عن المعاملات الجمركية والضريبية وغيرها، بالإضافة إلى أن بعض هذه الخدمات تمكن المستخدم من البحث في قواعد البيانات المتوفرة في بعض المؤسسات الحكومية.⁽³⁾

ب- أنواع البوابات الإلكترونية: يمكن تقسيم بوابات الخدمات الإلكترونية إلى:

- 1- البوابات الأفقية (Horizontal Portals): تعتبر هذه البوابات واسعة المجال، إذ أنها تقدم الخدمات الرقمية لكل مرتادي شبكة الأنترنت، فيما تتخطى الحدود الجغرافية والموضوعية، فهي ليست موجهة لعدد محدد من المستفيدين، فهي عموماً تقدم الخدمات الإلكترونية في مجال التسوق الإلكتروني والبحث عن المواد الإخبارية.⁽⁴⁾
- 2- البوابات الرأسية (Vertical Portals): تقدم هذه البوابات خدمات متخصصة في نشاط محدد لمجموعة معينة من المستفيدين، حيث تتيح روابط في نفس النشاط الممارس، فمن أمثلة البوابات الإلكترونية المرتبطة بخدمات التجارة الإلكترونية من سلع وخدمات والبوابات الإلكترونية التي تقدم خدمات الهندسة المعمارية (Engineering Resources).⁽⁵⁾
- 3- البوابات القطاعية (Industry Portals): ولها تسمية أخرى وهي بوابات الأعمال التي تقدم خدمات إلكترونية في مجال الأعمال، فمن خلال هذه البوابات يجتمع الباعة والمشتريين بغرض إبرام إتفاقيات عبر الشبكة العنكبوتية في أي منطقة من العالم.⁽⁶⁾

الفرع الثاني: أهمية بوابات الخدمات الإلكترونية

يجمع الاختصاصيون في هذا الحقل على أن بوابات الخدمات الإلكترونية تعمل على تعزيز التركيز على المستفيدين من الخدمات والوصول إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة، بالإضافة إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين دوائر القطاع الحكومي، هذا ومن خلال هذه البوابات يتمكن موظفو القطاع الوزاري من إيجاد قنوات اتصال بين إدارتهم في المستوى الأعلى والأدنى.

(1) صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مصر، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2014، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 338.

(3) صفوان المبيضين، مقدمة في الحكومة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص 138.

(4) حشمت توفيق عزيز عياد، الإعلام وقضايا التنمية، الطبعة الأولى، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص 285.

(5) حشمت توفيق عزيز عياد، المرجع السابق، ص 285.

(6) فيصل محمد عبد الغفار، شبكات التواصل الاجتماعي، الطبعة الأولى، الأردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2016، ص 64.

وعلى العموم، هنالك العديد من الأهداف المرجوة من تجسيد وتفعيل بوابات الخدمات الإلكترونية للقطاعات الحكومية، من أهمها: ⁽¹⁾

أ- الرفع من كفاءة النشاط الإداري مع تحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف القطاع الحكومي.
ب- القيام بكل الأعمال والنشاطات الإدارية والمالية ذات الإجراءات المعقدة والطويلة في ظرف قياسي وجيز.
ج- الوصول للتكامل في النشاط الإداري من خلال نظام موحد يعتبر كهمزة وصل بين كافة الجهات المركزية واللامركزية للقطاع الحكومي.

د- التقليل من الأخطاء الإدارية المادية وغير المادية في النشاط الإداري. ⁽²⁾

هـ- ربط جميع الهيئات اللامركزية بالإدارة المركزية للقطاع الوزاري مهما كان التباعد الجغرافي. ⁽³⁾

و- توجه القطاع الوزاري نحو قطاع معرفة بالرفع من مستوى اتصالاتها بمراكز المعلومات. ⁽⁴⁾

ي- تطوير وسائل القطاع الوزاري من خلال إستغلال كفاءات الموظفين مع الإنفتاح على المحيط الخارجي لهذا القطاع. ⁽⁵⁾

المطلب الثاني: تطبيق الشبكات عن بعد التابع لوزارة الداخلية

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بإطلاق خدمة "الشبكات عن بعد"، حيث تسمح هذه الخدمة للمواطن إيداع مختلف الملفات الإدارية التي تعالجها الإدارة المركزية والولاية والدائرة والبلدية، فمن خلال هذا المطلب يتم التعرض لمحتوى هذه الخدمة الإلكترونية في الفرع الأول منه، فيما يخص الفرع الثاني للأهداف المرجوة من الخدمة الإلكترونية للشبكات عن بعد.

الفرع الأول: إطلاق الخدمة الإلكترونية للشبكات عن بعد

أطلقت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية بتاريخ: 22 جوان 2021، خدمة "الشبكات عن بعد"، حيث يتمكن المواطنون من خلالها من إيداع مختلف الملفات الإدارية بغرض تحقيق التزامات السلطات العمومية الهادفة إلى عصرنه المرافق العمومية مع مآقتضيه التغيرات والتطورات الحاصلة في توظيف التكنولوجيات الحديثة في رقمنة الإدارة العمومية. ⁽⁶⁾

بهذا، فإن هذه الخدمة الرقمية تسمح للمواطن ايداع ومتابعة كل الملفات الإدارية دون عناء التنقل إلى الإدارة، كما يمكنه من خلال هذه الخدمة التعرف على طبيعة الوثائق اللازمة لتكوين ملفه الإداري والإستمارات الواجب تعبئتها والتي يمكن تحميلها من هذا الشبكات، بهذا يسمح هذا الشبكات بتحسين الخدمة العمومية مع تجسيد الإدارة الإلكترونية على

(1) فهد بن ناصر العبود، الحكومة الذكية: التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، الطبعة الأولى، الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، 2016، ص 141.

(2) فهد بن ناصر العبود، ص 142.

(3) عماد أحمد أبو شنب، الخدمات الإلكترونية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2012، ص 22.

(4) المرجع نفسه، ص 22.

(5) عماد أحمد أبو شنب، المرجع السابق، ص 22.

(6) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الشبكات عن بعد، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 01 نوفمبر 2022، على الساعة: 17:45.

أرض الواقع بالاستغناء عن التعاملات الورقية التي تكبد الإدارات العمومية الكثير من النفقات، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية التي طالما أثارت إستياء المواطن.

وكمرحلة أولى يعنى هذا الشباك بتلقي ومعالجة ملفات التعمير والبناء وملفات السكن بمختلف صيغه المتوفرة، بالإضافة إلى ملفات الحالة المدنية وتنقل الأشخاص والممتلكات، كما أنه كان لتسيير الحياة الجموعية والسياسية نصيبها، فيما تم إدراج خدمة دفن ونقل الجثامين وطلبات حمل الأسلحة والذخيرة وتنظيم جمع التبرعات وطلبات رخص صنع العلم الوطني والأختام وطلبات رخص ممارسة بعض المهن على غرار كاتب عمومي واستغلال محلات بيع المشروبات.⁽¹⁾

أما فيما يخص كيفية إستغلال الخدمات التي يوفرها هذا الشباك، فعلى المواطن المستخدم لهذا الفضاء الولوج للموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية الجزائرية والضغط على نافذة الشباك عن بعد، فيما يدخل رقم تعريفه الوطني البيومتري ورقم بطاقة هويته حتى يتمكن من الوصول إلى الخدمة المرجوة وتتبع شروط الاستفادة منها وتحميل الإستمارات الواجب تعبئتها في ذلك، كما يمكنه الإطلاع على السند القانوني المنظم لمنح الوثيقة الإدارية التي يجري طلبها. هذا، ويتوجب على طالب الخدمة نسخ الوثائق المطلوبة بالماسح الضوئي ومن ثمة تجميعها في ملف واحد وإرسالها عبر فضائه الخاص ليتم فيما بعد معالجة المستندات المقدمة في إطار الخدمة المراد تأديتها والفصل في قبول الطلب من عدمه في ظرف وجيز.

الفرع الثاني: الأهداف المرجوة من الخدمة الإلكترونية للشباك عن بعد

يمكن تقسيم الأهداف المرجوة من تفعيل الشباك عن بعد التابع لوزارة الداخلية الجزائرية، وفق التالي:

أولاً- على المستوى الإداري: يمكن هذا الشباك من تقديم الخدمات الإدارية التي تدخل ضمن صلاحيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والهيئات اللامركزية الوصية عليها في مقر سكنهم بشكل سريع وكفاءة عالية، تحقيقاً لمبدأ تقريب الإدارة من المواطن الذي يعتبر حجر الأساس في بناء أسس الحكم الراشد، فالهدف الرئيسي من وجود الجهاز الإداري هو تلبية حاجيات المواطنين وتأمين أفضل الخدمات له، فيما يساهم هذا الشباك في تعزيز أساليب المراقبة والمتابعة والشفافية في تصريف الشؤون العامة.⁽²⁾

كما أن القطاع سيتمكن من مساندة إتفاقيات الشراكة الدولية والتي تتطلب مستوى من الأداء يواكب النظم الحديثة المعمول بها، مع تحضير الهيئات تحت الوصاية للتحويل الإلكتروني ورفع مردوديتها، فيما ينشأ مصدر واحد للبيانات الحكومية يتيح للمواطنين التعاطي معه، ما يعني القضاء على المظاهر السلبية للبيروقراطية وتضييق الهوة بين المواطن ومؤسسات دولته.⁽³⁾

ثانياً- على المستوى الاقتصادي والاجتماعي: كما يهدف هذا الشباك لتقديم خدمات بتكلفة قليلة، حيث أن تفعيل هذا الأخير ساهم في خفض النفقات العمومية المتأتية عن الإستعمال الورقي وتوظيف هذه الأرصدة المالية في دعم آليات

(1) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الشباك عن بعد، المرجع السابق.

(2) رواء زكي الطويل، الأمن الدولي وإستراتيجيات التغيير والإصلاح، الطبعة الأولى، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص 105

(3) محمد مدحت محمد، الخدمات الإلكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2016، ص 41.

أخرى جديدة، ما يساهم في ضبط وترشيد الميزانية العامة للقطاع، كما أن المخصصات المالية التي يوفرها هذا الشباك يمكن أن توظف في تطوير البرمجيات ونظم التشغيل والربط المعلوماتي وتدريب الموارد البشرية في هذا المسعى.⁽¹⁾ هذا ويساهم هذا الشباك من الناحية الاجتماعية في تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص أمام كل المواطنين في الحصول على الخدمات العمومية، فيما يتحول طالبو الخدمة العمومية من متلقين إلى أطراف فاعلة في القرار الحكومي وإبداء آراءهم وتقديم مقترحاتهم لتطوير أساليب الخدمات الإلكترونية.⁽²⁾

المحور الثاني: الرفع من أداء الموظفين مسيري ملفات البناء والتعمير عبر الشباك عن بعد

إن عملية التحول نحو نظام الخدمات الإدارية الإلكترونية في الشباك عن بعد، تشير إلى تبسيط الإجراءات الإدارية مع الإعتماد على عنصر بشري كفؤ وملم بكافة القوانين الضابطة لملفات التعمير والبناء من جهة وضرورة تمتع هذا المورد البشري بتكوين وتدريب إلكتروني لتتم عملية الرقابة على مثل هذه الملفات بصفة ناجعة، فمن خلال هذا يتعرض المطلب الأول لواقع معالجة ملفات التعمير والبناء من خلال الشباك عن بعد، فيما يخص المطلب الثاني للاحتياجات التدريبية للمورد البشري في هذا المجال.

المطلب الأول: واقع معالجة ملفات التعمير والبناء من خلال الشباك عن بعد

حتى يتم تفعيل رقابة المورد البشري من خلال الشباك عن بعد، يتوجب التعرض واقع تشريعات البناء والتعمير في الجزائر، ثم لواقع تكوين المورد البشري في القطاع العام حتى يتم ضبط البرامج التكوينية الهادفة لرفع جودة الخدمة العمومية المقدمة عبر الشباك عن بعد.

الفرع الأول: واقع تشريعات البناء والتعمير في الجزائر

بغرض تنظيم شروط منح شهادات التعمير والبناء، استحدث المشرع الجزائري المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 والذي يحدد كفاءات تحضير عقود التعمير وتسليمها المعدل والمتمم، حيث أن شهادة التعمير تمنح وفق المادة الثالثة من هذا المرسوم والتي جاء فيها أنه: "يعد طلب شهادة التعمير من طرف المالك أو من طرف موكله أو أي شخص معني، ويجب أن يتضمن البيانات الآتية: طلبا خطيا ممضيا من طرف صاحب الطلب، اسم مالك الأرض، تصميمها حول الوضعية يسمح بتحديد القطعة الأرضية، تصميمها يوضح حدود القطعة الأرضية المتواجدة في حدود المحيط العمراني"، فيما يتم إيداع الملف عبر رابط الشباك عن بعد.⁽³⁾

كذلك ومن خلال الفصل الثاني من المرسوم التنفيذي رقم 15-19، فإنه تم تنظيم منح رخصة التجزئة، كما أن الحصول على شهادة التقسيم يخضع هو الآخر للتقيد بما جاء في في المواد 33 و34 و35 من سابق المرسوم، أما عن رخصة البناء فقد خصص لها القسم الأول من الفصل الثالث من هذا المرسوم واشترط في ذلك تحضير ثلاث ملفات، ملف إداري وملف متعلق بالهندسة المعمارية وملف تقني، فيما خصص القسم الثاني من الفصل الثالث لكفاءات إعداد

(1) ناهد عرنوس، صفوت النحاس، آليات الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات، الطبعة الأولى، مصر، دار دلتا للنشر والتوزيع، 2016، ص 42

(2) ناهد عرنوس، صفوت النحاس، المرجع السابق، ص 42.

(3) المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 والذي يحدد كفاءات تحضير عقود التعمير، الجريدة الرسمية العدد 07، الصادرة بتاريخ: 12 فيفري 2015.

ملف شهادة المطابقة وتسليمها، أما الفصل الرابع من هذا المرسوم فقد نظم كلفيات التقدم بطلب رخصة الهدم والإجراءات المصاحبة لتسليمها.⁽¹⁾

ولعل هذا التشريع لم يواكب التوجه نحو رقمنة ملفات البناء والتعمير ومعالجتها إلكترونيا في الشباك عن بعد التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، فالظاهر مثلا من خلال المادة الثالثة من ذات المرسوم التنفيذي⁽²⁾، فإن طلب شهادة التعمير يودع في نسختين بمقر المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا، أما بالرجوع للمادة العاشرة من نفس المرسوم، فإنها توجب إيداع طلب رخصة التجزئة والوثائق المرفقة به في خمس (05) نسخ كاملة، فيما يتطلب الحصول على شهادة التقسيم إيداع الطلب في خمس (05) نسخ، وفق ما أشارت إليه المادة 36 من سالف المرسوم.⁽³⁾ والنتيجة، أن هذه المفارقة تساهم في إثقال كاهل طالب الخدمة بنفقات مادية وبوقت أكبر، كما تؤثر هذه الوضعية على موازنة البلديات، خصوصا الفقيرة منها، بالإضافة إلى تثبيط السرعة والكفاءة والشفافية المطلوبة في تسيير ملفات التعمير والبناء وتعثر مسعى التحول نحو رقمنة هذه الخدمات الإدارية بواسطة الشباك عن بعد.

الفرع الثاني: واقع تكوين المورد البشري للتحكم في تطبيق الشباك عن بعد

لقد تضافرت جهود وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية وهيئاتها تحت الوصاية في تكوين موظفيها للتحكم في بوابة الشباك عن بعد بهدف المعالجة المثلى لملفات البناء والتعمير، غير أن الواقع يشير إلى قصور في الإطار القانوني لتكوين المورد البشري الذي لم يحدد نظاما خاصا بالتعويضات يسمح بتغطية تكاليف هذا التكوين أو يثمنه في حال الترقية لرتبة أو حتى لدرجة في السلم الإداري، يضاف إلى هذا قضية تمويل البرامج التكوينية في إطار الشباك عن بعد، إذ يبقى ذلك تحديا حقيقيا للعديد من البلديات التي تسجل ميزانياتها السنوية العجز الدائم والديون المتراكمة، مما يحول دون التفكير في رصد إعتمادات مالية موجهة لتكوين الموظفين القائمين على هذه الملفات الحساسة، فالحديث عن إدراج إعتمادات مالية ترصد للموظفين المكلفين بالشباك عن بعد يبقى غائبا عن جداول الأعمال بمناسبة مناقشة ميزانية المجالس الشعبية البلدية، إذ يرى البعض وللأسف الإعتمادات المالية الموجهة لهذا النوع من التكوين من ضرب الكماليات.⁽⁴⁾

وملاحظ أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار هذا المسعى، عقدت عدة إتفاقيات مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهيئات وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ومؤسسات تكوينية أخرى على غرار المعهد العالي للتسيير والتخطيط ومعهد الإقتصاد الجمركي والجباي ومركز تطوير الطاقات المتجددة، فيما سطرت من قبل برنامجا لآفاق

(1) أحكام المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25/01/2015، السابق ذكره.

(2) المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25/01/2015، السابق ذكره.

(3) المادة 36 من المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 25/01/2015، السابق ذكره.

(4) عمارة حسنية، تكوين موظفي ومنتخبي الجماعات المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 112.

التكوين 2017-2019 لتكوين مهندسي الإدارة الإقليمية في مجال رقمنة الخدمات الموجهة للمواطنين والتسيير التقني والحضري بالإضافة إلى التكوين في مجال المالية، الميزانية والجباية المحلية وفي المنازعات الإدارية ومجال الحالة المدنية.⁽¹⁾ غير أن مشروع إعداد قاعدة رقمية للتكوين الافتراضي لا يزال يراوح مكانه، في حين أن له أهمية بالغة في السماح للموظف المتدرب بسهولة الدخول إلى الشبكة وسرعة الوصول إلى البرامج التدريبية على الشبكة وسرعة الوصول إلى البيانات الحديثة والتعاطي المباشر مع قواعدها، هذا ويتم التقليل من مصاريف تنقل الموظفين المزمع تكوينهم في مجال تسيير ملفات التعمير والبناء عبر الشبكات عن بعد وخفض تكلفة الوثائق المطبوعة وإجراء التعديلات على مواد وأهداف البرامج التدريبية في أي وقت وضمان وصولها إلى المتكويين في ظرف وجيز.

المطلب الثاني: التدريب الإلكتروني للمورد البشري المكلف بتسيير ملفات التعمير والبناء عبر الشبكات عن بعد

الأكيد أن تدريب المورد البشري أضحى خياراً إستراتيجياً بهدف التحول الكلي نحو رقمنة ملفات البناء والتعمير عبر الشبكات عن بعد، بهذا ينبغي تسطير برامج تدريبية للعنصر البشري بغرض تعزيز قدرته على المعالجة الرقمية لملفات البناء والتعمير ، ففي هذا ينبغي التحول أيضاً من أنظمة التدريب التقليدية إلى أنظمتها الحديثة.

الفرع الأول: ضرورة الانتقال لأنظمة التدريب الإلكتروني للمورد البشري المكلف بتسيير ملفات التعمير والبناء

المتفق عليه، أن إطلاق خدمات الشبكات عن بعد فيما تعلق بمعالجة ملفات التعمير والبناء وإصدار الرخص بشأنها جاء متأخراً، إذ تعتبر جائحة كورونا مع ما حملته من سلبيات فرصة حقيقية للإنتفاع من خدمات هذا الشبكات المستحدث والتعرف على مزاياه ومنافعه، إذ أدت هذه الجائحة إلى تذبذب الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين من طرف المؤسسات الإدارية، الأمر الذي أثر في جودة مخرجاتها، فمن خلال هذا ظهرت الحاجة لتقديم هذه الخدمات رقمياً، فبرزت بذلك ضرورة التوجه نحو التدريب الإلكتروني للمورد البشري بغرض التعامل مع التطبيقات الرقمية المستحدثة والبرامج الإلكترونية، كما زاد الإلحاح للتوجه نحو هذا النوع من التدريب بالنظر لتداعيات الحجر الصحي وما رافقه من ترشيد النفقات الحكومية لتغطية تبعات الجائحة.⁽²⁾

عليه، فالتوجه نحو التدريب الإلكتروني للمورد البشري الساهر على تسيير ملفات التعمير والبناء عبر الشبكات عن بعد أضحى ضرورياً، فلا يعقل أن تبقى البرامج التقليدية معمولاً بها لليوم، في حين أن التدريب الإلكتروني الحديث يسمح بالتواصل الدائم بين الموظفين المتدربين في حد ذاتهم وبين مراكز التدريب والمؤسسات المتعاقد معها لتحسين المستوى وتطوير المعارف، إذ أن هذا النوع من التدريب يمكن أن يكون مجموعات للنقاش عن طريق غرف الحوار لبحث مواطن القوة والضعف والخلل في هذا الشبكات المستحدث، فيما تساهم هذه التقنيات الحديثة في تحفيز الموظفين المتدربين على المشاركة والتفاعل الإيجابي مع كفاءات معالجة ملفات البناء والتعمير رقمياً، فالمنتديات الهادفة والغرف المفتوحة للتدريب الإلكتروني لها دور هام في توحيد الوثائق الواجب مسحها ضوئياً ورفعها وتحميلها في الخانة المخصصة لهذا

(1) محمود عبد الفتاح، نظرية التدريب، التحول من أفكار ومبادئ التدريب إلى واقع الملموس، الطبعة الأولى، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013، ص 81.

(2) سامح عمر، التميز الإداري في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2013، ص 143.

الغرض، ذلك ما يساعد الموظف المتدرب على تكوين معرفة وآراء سديدة بالحلول الواجب الإستعانة بها حال حدوث إشكالات بصدد معالجته لملفات التعمير والبناء عبر الشباك عن بعد.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه وبالرغم من التطورات التي يشهدها حقل التدريب الإلكتروني، إلا أن الموظف المكلف بتسيير ملفات البناء والتعمير رقميا يحتاج هو الآخر إلى بذل المزيد من المجهودات في ميدان التجديد والبحث، فتقييم التدريب الإلكتروني له في هذا الإطار يكون بكل وسائل التقييم المتاحة مع ضرورة شمولها مراحل وأطراف العملية التدريبية، فيما يمكن ملاحظة آثار التدريب الإلكتروني على الموظفين بعد الإنتهاء من الدورة التدريبية والتحاقهم بمكاتبهم وكيفية التعاطي مع معالجة ملفات البناء والتعمير عبر الشباك عن بعد حتى يتم التأكد من أن هذا النوع من التدريب قد أفاده.⁽²⁾

بالتالي، فالتدريب الإلكتروني يمنح فرصا لتأقلم الموظفين المكلفين بملفات البناء والتعمير مع البيئة الرقمية للشباك عن بعد، بهذا تزداد الحاجة دوما لإنشاء هيئات وهيكل مؤهلة لهذا الميدان من التدريب الإلكتروني التي ستصبح لها مصداقية وثقة لدى كل المرافق العمومية الأخرى، عليه فإن برامج التدريب الإلكتروني الموجهة لتأهيل فئات الموظفين مسيري ملفات البناء والتعمير عبر الشباك عن بعد يعتبر ضرورة لابد منها.⁽³⁾

الفرع الثاني: آثار التدريب الإلكتروني على فعالية المورد البشري المكلف بتسيير ملفات التعمير والبناء

بالحديث عن ضرورة التدريب الإلكتروني خصوصا للموظفين المشرفين على الشباك عن بعد التابع لمصالح وزارة الداخلية الجزائرية، ينبغي التأكيد على أن العديد من الدورات التدريبية الإلكترونية أظهرت العديد من الإيجابيات، إذ أنه يتسم بالمرونة والسهولة مع سرعة الوصول للبرامج التدريبية المرصودة والنشاطات المزمع القيام بها في أي وقت وأي مكان، كما يتيح التدريب الإلكتروني لمقدم هذه الخدمات الرقمية إمكانية الاختيار بين الدورات المتوفرة خصوصا وأن العديد من الموظفين لهم إرتباطات عائلية، ما يساهم في تنظيم وقت الموظف المتدرب.⁽⁴⁾ وعلى العموم، فإن أهم آثار التدريب الإلكتروني الموجه للموظفين القائمين على معالجة ملفات البناء والتعمير عبر الشباك عن بعد، يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽⁵⁾

أ- تزود الموظف المسير لملفات البناء والتعمير بالخبرة في إستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ب- تمكن الموظف المسير لملفات البناء والتعمير من تجديد خبراته في إستخدام التطبيقات الإلكترونية والتعامل مع الإشكالات التي تصادفه في ذلك.

ج- من خلال التدريب الإلكتروني، يتمكن الموظف المسير لملفات البناء والتعمير من إتقان اللغات الأجنبية وخصوصا اللغة الإنجليزية لغة التكنولوجيا الحديثة.

(1) مدحت محمد أبو النصر، التدريب عن بعد بوابتك لمستقبل أفضل، القاهرة، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2017، ص 136، 137.

(2) زياد عبد الكريم النصور، الدليل التدريبي لتنمية الموارد البشرية، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021، ص 17.

(3) عماد احمد ابو شنب، يسرى حرب، وجدان أبو البصل، الخدمات الإلكترونية، الأردن، دار الكتاب النقابي، 2011، ص 106، 107.

(4) توني براى، المرشد العملي في تصميم الدورات التدريبية، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2020، ص 28.

(5) ناهد عرنوس، صفوت النحاس، المرجع السابق، ص 42.

- د- يمنح هذا النوع من التدريب للمورد البشري المكلف بتسيير ملفات البناء والتعمير مسؤولية إنجاز مهامه ويساعده في التقويم الذاتي له.
- هـ- يساهم التدريب الإلكتروني في تنمية المهارات الفكرية والقيادية والتصميمية للموظف المكلف بتسيير ملفات البناء والتعمير عبر الشبكات عن بعد مع تحكمه في إدارة الوقت.
- و- يساهم التدريب الإلكتروني في تقليل من نفقات الحجز والسفر والنقل والمبيت المخصصة للموظفين بمناسبة عقد الدورات التدريبية الموجهة للتحكم ببوابة الشبكات عن بعد .

الخاتمة:

بالرغم من تضافر جهود الجزائر في مجال الانتقال نحو تفعيل الخدمات الإلكترونية عبر البوابات الرقمية، إلا أن هذا المسعى لا يزال محتشما بعض الشيء، فمن خلال التطرق للشبكات عن بعد التابع لقطاع الداخلية والجماعات المحلية، يتضح أن التشريعات المنظمة للخدمات التي يقدمها هذا الأخير، لاسيما ملفات البناء والتعمير لاتواكب النية والإرادة الداعمة للانتقال الرقمي، فالواضح من خلال النصوص القانونية أن الملف المقدم للحصول على هذه الخدمات والرخص ذو حجم هائل، في حين ينبغي أن تواكب هذه القواعد القانونية مسعى الانتقال الرقمي.

كما أنه من متطلبات تفعيل الخدمات الإدارية الإلكترونية تأهيل وتدريب المورد البشري القائم على هذه الخدمات، فلا يكون ذلك إلا بالنهوض بعملية التدريب الإلكتروني الذي يساهم في رفع الجاهزية وتعزيز التجاوب مع التطبيقات الإلكترونية الحديثة، ما يجعله محور الإهتمام من طرف المنظمات الإدارية المعاصرة.

وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث يمكننا صياغة بعض الإقتراحات كالتالي:

- تحفيز الموظفين المكلفين بتسيير ملفات البناء والتعمير عبر بوابة الشبكات عن بعد للتوجه نحو التدريب الإلكتروني ومنح حوافز متنوعة لهم في ذلك.
- تشجيع الموظفين القائمين على تسيير ملفات البناء والتعمير ذلك بهدف تقديم مقترحات وأفكار جديدة لتطوير الخدمات المقدمة من طرف الشبكات عن بعد.
- دعم البلديات العاجزة باعتبارها المسيرة لملفات البناء والتعمير بإعتمادات موجهة خصيصا لتدريب مستخدميها بغرض التحكم في بوابة الشبكات عن بعد.
- ضرورة مواكبة تشريعات البناء والتعمير وعلى وجه الخصوص المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 لمسعى الانتقال الكامل نحو رقمنة ملفات التعمير والبناء عبر الشبكات عن بعد.
- التقييم الدوري لجودة الخدمات الإدارية الإلكترونية المقدمة للمواطنين المقدمة عبر الشبكات عن بعد من خلال فتح نوافذ تكون بمثابة بديل عن سجلات الشكاوى والتقييمات التقليدية المعمول بها.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- (1) توني براي، المرشد العملي في تصميم الدورات التدريبية، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2020.
- (2) حشمت توفيق عزيز عياد، الإعلام وقضايا التنمية، الطبعة الأولى، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.
- (3) رواء زكي الطويل، الأمن الدولي وإستراتيجيات التغيير والإصلاح، الطبعة الأولى، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

- (4) زياد عبد الكريم النصور، الدليل التدريبي لتنمية الموارد البشرية، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2021.
- (5) سامح عمر، التميز الإداري في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، 2013.
- (6) صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، مصر، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، 2014.
- (7) صفوان المبيضين، مقدمة في الحكومة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.
- (8) عماد أحمد أبو شنب، يسرى حرب، وجدان أبو البصل، الخدمات الإلكترونية، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2011.
- (9) عماد أحمد أبو شنب، الخدمات الإلكترونية، الطبعة الأولى، الأردن، دار الكتاب الثقافي، 2012.
- (10) غسان الطالب، الإدارة الإلكترونية لمنظمات الأعمال، الطبعة الأولى، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2020.
- (11) فهد بن ناصر العبود، الحكومة الذكية: التطبيق العملي للتعاملات الإلكترونية الحكومية، الطبعة الأولى، الرياض، العبيكان للنشر والتوزيع، 2016.
- (12) فيصل محمد عبد الغفار، شبكات التواصل الاجتماعي، الطبعة الأولى، الأردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2016.
- (13) محمود عبد الفتاح، نظرية التدريب، التحول من أفكار ومبادئ التدريب إلى واقعه الملموس، الطبعة الأولى، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013.
- (14) محمد مدحت محمد، الخدمات الإلكترونية، الطبعة الأولى، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2016.
- (15) مدحت محمد أبو النصر، التدريب عن بعد بوابتك لمستقبل أفضل، القاهرة، المجموعة العربية للنشر والتوزيع، 2017.
- (16) ناهد عرنوس، صفوت النحاس، آليات الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات، الطبعة الأولى، مصر، دار دلتا للنشر والتوزيع، 2016.

2- المراسيم:

- (1) المرسوم التنفيذي رقم 15-19 المؤرخ في 2015/01/25 والذي يحدد كفاءات تحضير عقود التعمير، الجريدة الرسمية العدد 07، الصادرة بتاريخ: 12 فيفري 2015.

3- المذكرات الجامعية:

- (1) عمارة حسبية، تكوين موظفي ومنتجي الجماعات المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.

4- المواقع الإلكترونية:

- (1) وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الشبكات عن بعد، متوفر على الرابط التالي: <https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80>، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 01 نوفمبر 2022، على الساعة: 17:45.